تكشف مافيا البضائع التالفة

الممر السري لدخولها يمر عبر سلسلة من المسؤولين الفاسدين !

□ أعد الملف : إيناس طارق – وائل نعمة ـ عدسة : ادهم يوسف

أصوات حركة البضائع وصفير البواخر تكاد تمنعنا من الحديث مع العاملين في موانئ البصرة، والحمولات المتدلية من السفن والأخرى الجاثمة على رصيف الميناء أثارت انتباهنا حول حجم البضاعة الداخلة إلى العراق، وتذكرنا ونحن ننظر إلى الحاويات التي لا نعلم ماذا تضم وراء الحديد الصلب الذي تغطيها الصفقات المشبوهة والأغذية الفاسدة التي سمعنا عنها وجرى وراءها مسؤولون ووزراء ،والتي ربما مر الكثير منها عبر هذه الحاويات من دون ان تثير فضول احد في الكشف عنها.

ولم نفكر طويلا حتى لاحظنا إحدى تلك الحاويات الزرقاء المكتوب عليها باللغة الانكليزية عبارات مختلفة وغير مهمة ، باستثناء عبارة باللغة العربية تشير الى ان الحاوية تحمل "مواد أخرى "! حينها حاولنا الاستفسار عن معنى هذه العبارة، وجاءنا الرد "بأنها بضاعة مستوردة لإحدى الوزارات المهمة غير معروفة ، لان الحاوية التي نقلت بها البضائع كتب على أوراق الأصولية عبارة "مواد أخرى" من دون الإشارة الى ماهية هذه المواد، و ان وجود "منفيست" كتب عليه هذه العبارة فهذا يعني ان "المواد غير مصنفة "وغير معروفة النوع وأعدادها غير معروفة أيضاً. فربما تحمل أسلحة كاتمة او مواد ملوثة أو أي شيء آخر!!

السؤال الذي طالما تبادر في ذهن المواطن واحتار في إجابته كانٍ عن الطريق الذي تسلكه البضائع الفاسدة والرخيصة والملوثة أيضاً الى داخل الحدود العراقية مع وجود عدد من الأجهزة الأمنية والرقابية التي تشدد حصارها على المنافذ الحدودية ، وعن الشخصيات والجهات التي تقف وراء الإرهاب الجديد الذي تعاني منه البلاد؟!

"المدى" تغلغلت بين مسؤولي ومخلصي كمارك ومافيات الحدود ، لتعرف الممر السري لدخول السموم المختلفة إلى البلاد.

ويوضح كمال محمد مدير المجمع التصديري الكمركي في تصريح لـ(المدى): ان وجود بعض اوراق تخليص البضاعة "المنفيست" مؤشر عليها بعبارة "مواد اخرى" معناه ان البضاعة غير معروفة وهي عادة ما تكون في اغلب الاحيان مستوردة اما لديوان الرئاسة او لمجلس الوزراء او جهات رسمية مثل الدفاع والمخابرات والهيئات الدبلوماسية والسفارات (الجدير بالذكر ان الوثيقة التي تحتفظ بها (لمدى)تؤكد ان البضاعة تعود لوزراة خدمية ليس لها علاقة بالجهات المذكورة أعلاه). كاشفاً بأنهم يستوردون بضائع من دون ان تخضع للفحص ولهذا تسجل تحت بند "مواد أخرى"، مؤكدا في الوقت نفسه ان على المستورد الحصول على شهادة استيرادية تسمح له بذلك.

اتفاقيات سرية وأجهزة فحص غير دقيقة

بدورهم حمّل مراقبون جهات متعددة مسؤولية إدخال البضائع والسلع الفاسدة الى الاسواق العراقية .

حيث يشير مصدر مسؤول في احد المنافذ الحدودية رافضاً ذكر اسمه لحساسية الموضوع " ان المواد الفاسدة تجد طريقها الى البلاد عن طريق بعض التجار الذين يتفقون مع دول معينة باعطائهم شهادة منشأ بان المادة صالحة للاستهلاك ، وهي في الاصل فاسدة ومنتهية الصلاحية "!

من جانب آخر يحمّل المصدر في حديث لـ(المدى) مسؤولية ذلك جهات متعددة من بينها بعض الدول التي تعرف بان المواد غير صالحة ومع ذلك تسمح ببيعها، فضلا عن مسؤولية الكمارك واجهزة التقييس والسيطرة النوعية.

من جانبه اكد انمار الصافي مدير اعلام الموانئ العراقية في تصريح لـ(المدى) : ان البواخر التي تصل الى الموانئ العراقية تذهب اوراقها الاصولية الى دائرة الكمارك، حيث تقوم الاخيرة بدورها بانزال البضائع على الرصيف وتسمى حينها بال(حرم الكمركي)، وتكون تحت سلطة الكمارك ،وتأخذ منها عينات عشوائية للفحص، ويتحفظ على البضائع في مخازن الكمرك ، وبعد اكمال التفتيش الاول يكون التفتيش الثاني ليؤخذ الرسم الكمركي "التعريفة الكمركية "، وبعد التأكد من سلامتها وصحة اوراقها نقوم باطلاقها.

قلة أجهزة السونار

وأشار الصافي الى ان هناك مشكلة تعاني منها معظم الموانئ العراقية ،وهي عدم وجود اجهزة سونار كافية لفحص الحاويات ، حيث تضطر اجهزة الموانئ الى فحص الحاويات بشكل يدوي ، لكثرة الحاويات الراقدة على ارصفة الموانئ وقلة اجهزة الفحص، مؤكداً على ان عملية فحص العينات من البضائع تأخذ وقتاً طويلاً لان مختبرات السيطرة النوعية لا توجد إلا في بغداد ، ما نضطر إلى إرسالها إلى العاصمة،وهذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً واحيانا يكون سببا لتلف البضائع وتكون النتيجة سلبية، مشددا على ان التاجر يتكبد خسائر كبيرة نتيجة هذا التأخر ، لانه يبقى يدفع اجور الارضية والخدمات الأخرى، موضحا " في احيان كثيرة تخريج البضاعة من الموانئ وهي تالفه "! من جانب آخر أوضح الصافي وجود جهات ساندة لعمل الكمارك ، وهي وزارات الداخلية والدفاع والصحة والزراعة والتخطيط ، وهي تأخذ دورها في فحص وتدقيق المواد .

وعلى الرغم من ذلك يحاول الكثير ادخال مواد ممنوعة ، موضحا في حديثه أن أجهزة الموانئ استطاعت قبل فترة القاء القبض على شحنة قادمة من احدى الدول وهي تحمل اجهزة الكترونية تعمل على تشويش بعض الموجات الاذاعية واللاسلكية ، وعمليات التنصت، مؤكدا ان التاجر المستورد يحال الى القضاء في حالة ثبوت حيازته هذه المواد .

بضائع تتلف في الحدود

من جانب اخر اكد مصدر في الكمارك لـ(المدى) رافضاً ذكر اسمه ان الخطأ الكبير الذي تعاني منه الموانى هو عدم وجود دائرة او جهاز خاضع لدائرة الرقابة والسيطرة النوعية في جميع المنافذ الحدودية، مبيناً "مدى ما يسببه عدم وجود هذه الأجهزة من عراقيل قائلاً : حينما تسحب عينة من أي بضاعة مستوردة وترسل بيد المعتمد بانتظار ان تأتي النتائج التي عادة ما تستغرق من ٢٠ الى ٢٥ يوما تكون معظم البضاعة قد تعرضت للتلف ".

المصدر يوضح ان الطريقة التي يتم فحص المواد بها غير دقيقة ولايمكن الوثوق بها ،لافتا الى وجود الكثير من البضائع التي تكون ناجحة بالفحص "سليمة " لكنها في حقيقة الامر غير صالحة للاستهلاك اولم يبق على تاريخ انتهاء صلاحيتها غير شهر واحد او شهرين بسبب خطأ الفحص ، بالمقابل اذا تبين فشل البضاعة وعدم مطابقتها للمواصفات فان التاجر يدفع غرامة كاملة لكل ما قدم له من خدمات خلال بقائها على رصيف الميناء او على الحدود البرية.

كما ويكشف المصدر ان اكثر المواد الفاسدة تدخل الى البلاد عن طريق المنافذ الحدودية البرية، موضحا ان صفقة الشاي الفاسدة اكبر دليل على ذلك، مشدداً على ان البضائع التالفة تدخل عن طريق اتفاق يجري بين التاجر وأحد "وكلاء الاخراج الكمركي" وتمرر على موظف مهمل او مقابل مبلغ من المال أي رشوة التي عادة ما تسمى (عمولة).

بالمقابل يؤكد المسؤولون في الكمارك ان قراراً صدر من رئاسة مجلس الوزراء يفرض فحص جميع البضائع في الصين وان يكون الفحص من قبل شركة فرنسية معتمدة من الجانب العراقي ، لاسيما وان معظم البضائع المستوردة تأتي عن طريق الصين لانها رخيصة الثمن .

الروتين يدفع إلى الفساد

من جانبه يؤكد مدير الوكلات البحرية و رئيس المهندسين في وزارة النقل عبد الكريم كنهل في تصريح لـ(المدى) :ان شروط منح تراخيص الاستيراد للتجار تكون وفق ضوابط حددها قانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٥ والمدون تحت فقرة قانون الوكلات البحرية ولا تمنح الشركة الوكالة إلا بعد فتح خطاب ضمان بقيمة ١٠٠ مليون دينار ،اما بالنسبة للشركات التي توضع في القائمة السوداء ولا يتم التعامل معها فيكون ذلك باشعار وبكتاب رسمي من مستشار الامن الوطني يذكرفيه اسم الشركة المحظورة ومديرها المفوض، كاشفا أن أي خلل يظهر في البضاعة المستوردة بعد فحصها وتدقيقها يعني محاسبة المستأجر والشاحن قانونيا.

من جانب اخر يلفت كنهل الى ان التعقيد وصعوبة الاجراءات الكمركية في الموانئ العراقية يدفع التجار الى اتباع طرق ملتوية منها لجوئهم الى الموانى الكويتية والايرانية ليتم بعدها نقل البضائع عن طريق البر بـ"شاحنات كبيرة " وربما تحدث هناك بعض الحالات والخروقات التي تمرر من خلالها المواد الفاسدة .

موضحا ان احد التجار كان قد استورد مادة السكر من اميركا،لكن وزارة التجارة رفضت تسلمها، لأن المادة غير مطابقة للمواصفات التي وضعت من قبل الوزارة ، كما ان الاكياس لم تكتب عليها المعلومات باللغة العربية وهذا لا يطابق الاتفاقات مع التجارة ، وخسر التاجر بسبب ذلك عن كل يوم ١٠ الاف دولار كغرامات ومصاريف ما اضطره الى اقامة دعوى ضد وزارة الصحة والهيئة العامة للموانئ بسبب تأخرهم في الكشف على البضاعة، مطالبا كنهل بتدخل الجهات الحكومية لتقديم تسهيلات للتجار ، لكي تستفيد الموانئ العراقية من الواردات الكبيرة التي تأتي عن طريقها.

و يبين مدير الوكالات البحرية ان لديهم تراخيص وموافقات ممنوحة لـ ١٣٩ شركة مختلفة عراقية وعربية ولا يتم التعامل مع شركات اجنبية إلا أن يكون لها ممثل عراقي او عربي .

بدورها تشير مصادر من "الكمارك " الى ان الكثير من التجار يجلبون بضاعتهم عن طريق احدى المنافذ الحدودية البرية او البحرية دون ان يكون هناك اتفاق مسبق على دخولها من هذا المنفذ ، بل ان اوراق الاستيراد تؤشر دخول البضاعة من منفذ معين ، بينما يقوم هو أي التاجر بإدخالها من منفذ آخر لا يملك أجهزة فحص هذه المادة .

وتؤكد المصادر ان المسؤول الفاسد هناك يقوم بالتوقيع على امر اخراجها من دون ان يتم فحصها مقابل اتفاقيات "مالية " مسبقة، مشددين على وجود جهات حزبية وسياسية متنفذة تقوم بالضغط على مسؤولي الكمارك لإخراج البضائع من المنافذ من دون فحص.

بينما اكد مصدر موثوق من وزارة الداخلية ان المنافذ الحدودية تخضع للرقابة وحماية الوزارة لكن فحص البضائع ليس من اختصاص الداخلية انما وزارة التخطيط والصحة وبعض الوزارات المعنية بالامر لكنه يستدرك فيقول : توجد لجنة تمثل دائرة الجريمة الاقتصادية تابعة للداخلية تمنع استيراد البضائع غير المطابقة للمواصفات القياسية المطلوبة للبضائع المستوردة للعراق ولا يخفى على احد وجود منافذ تعبر منها بضائع "مضروبة" بالتعاون مع ضعفاء النفوس حتى دون ان تفحص من قبل جهاز التقييس والفحص.

> "المدى" تحصل على وثيقة تكشف ادخال مواد "غير معروفة" لوزارة خدمية من دون فحص !
>
> مسؤولون في "الكمارك": قلة أجهزة السونار لفحص البضائع الداخلة الى البلاد
>
> برلمانيون: لن نغطي على أي مسؤول فاسد

حوادث بسبب المواد الفاسدة الداخلة عبر الحدود

بضائع متنوعة من دون رقابة

٤٢ طناً من اللحوم الفاسدة

من جانب آخر أفاد مصدر امني في مديرية شرطة حدود محافظة الانبار ان مديريته تمكنت من القاء القبض على تاجر كبير كان يروم ادخال ٤٢ طناً من اللحوم الحمراء والبيضاء الى العراق مستوردة من سلطنة عُمان غير صالحة للأستهلاك البشري، مشيراً" الى ان عملية الاعتقال جاءت وفق مذكرة صادرة من قاضي التحقيق المختص .

تسمم قوات عراقية

وكان قد جرت في وقت سابق حالة تسمم لأكثر من (٢٠) جندياً من القوات العراقية في مدينة الموصل، بعد تناولهم، احدى مشتقات الالبانٍ الايرانية ، وقد فتحت وزارة الدفاع تحقيقاً بهذه الحادثة ، بعد ان انتشرت ، مؤخرا حالات التسمم بسبب هذه المنتوجات، ما يعني وجود حالات فساد سمحت بوصول هذه الاغذية الى الجيش .

عصائر فاسدة

كما ضبطت شرطة كمارك محافظة ذي قار أربع شاحنات قادمة من ميناء ابو فلوس في البصرة محملة بمواد غذائية غير خاضعة للفحص .

وذكر مصدر أمني في شرطة كمارك المحافظة أن الشاحنات كانت محملة بعصائر فاسدة ومنتهية الصلاحية اماراتية الصنع ومتجهة الى بغداد من دون مرورها بفحص السيطرة النوعية، موضحا انه تمّ اعتقال المتورطين بنقل الحمولة وإحالتهم إلى القضاء.

المختبري اتضح ان تلك اللحوم تحتوي على بكتريا وروائح كريهة الامر الذي دعا القوات الامنية الى اتلافها فورا مبينا " ان التحقيق مازال جاريا مع التاجر لمعرفة المزيد من التفاصيل ومن هي الجهة المستفيدة التي تقف وراء عملية استيراد هذه المواد غير الصالحة للاستهلاك البشري، مشيراً" الى ان عملية الاعتقال جاءت وفق مذكرة صادرة من قاضي التحقيق المختص .

نواب يؤكدون عدم جدية التعامل مع قضية المواد الفاسدة

قضايا بالعشرات

من جانبها أكدت النائبة عالية نصيف لـ(المدى) إن أعداد ملفات استيراد المواد الغذائية غير صالحة للاستهلاك البشري تفوق العشرات وتشير الوثائق الى تورط الكثير من المسؤولين في الحكومة ووزارة التجارة بعقد صفقات مشبوهة.

نصيف وهي عضو لجنة النزاهة البرلمانية تشدد على ان الملفات لن تغلق وسوف يتم محاسبة المقصر مهما كانت درجته الوظيفية وهناك الكثير من العقود والصفقات التي أبرمت بعلم المسؤولين في وزارة التجارة وأحيانا بعلم مسؤولين آخرين في الحكومة، معتبرة في الوقت نفسه إن التغاضي والسكوت عن هذه المواد جريمة ، لانها توقع المواطن ضحية للأمراض وربما الموت من اجل تحقيق الربح وهذه جريمة أخرى".

عقود مشبوهة

بالمقابل أشارت النائبة نورة سالم إلى وجود عقود أبرمت بشكل مباشر بين التاجر وبعض الوزرات . مؤكدة ان بعض هذه العقود لم يتم تدقيقها من الجهة الحكومية. وأضافت سالم وهي عضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية في حديث لـ(المدى) أن اللجنة مع النزاهة البرلمانية تستعد للتحقيق في الصفقات المشبوهة وتدقيق عقود أبرمتها بعض الوزارات، مبينة ان بعض الوزارات ليست جدية في حل ملفات الفساد المالية والإدارية وضياع المال العام.

بدوره كشف عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب ان اللجنة تنظر في جميع الملفات التي تؤكد وجود فساد مالي وسرقة الأموال العامة.

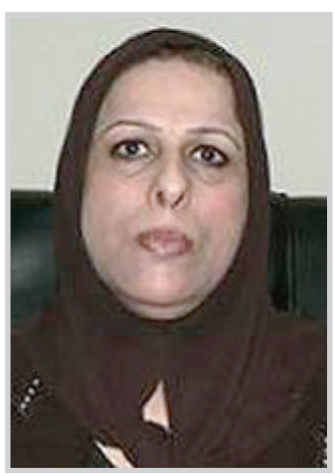

عالية نصيف

حبيب الطرفي

حسين الصافي اكد لـ(المدى) أن اللجنة تعتمد في تقييمها على الوثائق والجهات المتعاقدة مع عدد من الوزارات، التي أثبتت الوقائع بأنها صفقات مشبوهة، مشدداً بان اللجنة عازمة على إنهاء هذه الملفات بأسرع وقت.

مراقبة المنافذ الحدودية

فيما يشير النائب حبيب الطرفي في حديث لـ(المدى) الى ان جميع المواد الغذائية تخضع للفحص والرقابة من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

الطرفي وهو عضو لجنة الصحة والبيئة البرلمانية اعتبر ان العمل الان أفضل بكثير من السنوات السابقة فالأمور استقرت بشكل اكبر وأصبح من الممكن التحقق من صلاحية المواد المستوردة وما حدث من كشف مواد منتهية الصلاحية هو نتاج الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المسؤولة، لذلك فان اللجنة تتابع عمل المسوؤلين في المجال الصحي والبيئي من اجل كشف حالات الفساد ومنع دخول المواد المنتهية الصلاحية إلى الأسواق، والتشديد على جميع المنافذ الحدودية والرقابة الصحية بضرورة متابعة وفحص المواد الغذائية الداخلة الى البلاد، مشدداً على ان من يثبت تورطه بإدخال بضائع فاسدة فان القانون لن يغطي عليه مهما كانت درجته الوظيفية أو مركزه السياسي أو الحكومي .

البرلمان يستعد لتشريع قانون الاستيراد

يذكر أن مجلس النواب سيشرع في وضع قوانين من شأنها إنهاء عمليات إستيراد البضائع الرديئة من مناشيء غير معروفة، بعد ان أصبحت السوق العراقية مكب نفايات لمثل هذه السلع والبضائع.

كما أعلن رئيس مجلس النواب العراقي في حديث سابق عن عزم المجلس تشريع قوانين من شأنها إنهاء حالة استيراد البضائع الفاسدة من المناشيء الرديئة، مشيرا الى تحول العراق الى سوق لنفايات السوق العالمية.

يذكر ان اغلب المواد والبضائع التي تدخل البلاد من الخارج لا تخضع لجهاز التقييس والسيطرة النوعية بسبب ضعف إمكانات هذا الجهاز من جهة، وعدم امتلاكه جهازاً ومولاكاً يتمكن من تغطية حجم المستورد الى السوق العراقية. وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي اعلنت في مؤتمر صحفي في الـ ١٩ من نيسان الماضي، عن اتفاقها مع شركات تعاقدت معها ستباشر بفحص البضائع والسلع الداخلة الى العراق.

وكانت قد وضعت وزارة التخطيط خطة عالية الدقة لإدخال المواد المستوردة إلى البلاد خلال فترة أقصاها ٢٤ ساعة عند وصولها للمنافذ الحدودية.